

دور حاضنات الأعمال في تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2012-2022)

The role of business incubators in the development of Algerian economic (2022-2012) institutions for the period

لعقون أمال¹، *، بن حنة محمد²

¹ جامعة الجلفة، مخبر «MQEMADD»، الجزائر، Amel.lagoun@univ-djelfa.dz

² جامعة الجلفة، مخبر «MQEMADD»، mohamed.benhana@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/03 تاريخ القبول: 2025/06/28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال وتطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تعتبر حاضنات الأعمال إحدى الأدوات المساهمة في دعم وتطور المؤسسات الاقتصادية سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو مؤسسة ناشئة. وسلطت هذه الدراسة الضوء على واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية بانتهاج المنهج الوصفي لإثراء الجزء النظري للدراسة بتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المجمعة لمعرفة مدى تطور حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى الدور المحدود التي قامت به حاضنات الأعمال في تطور المؤسسات الاقتصادية بالرغم من الأهمية الكبيرة لها بالاعتماد على تطور عدد المؤسسات الاقتصادية ومناصب العمل المستحدثة كمؤشر نقيس به دور حاضنات الأعمال.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسة ناشئة.

تصنيف JEL: M210 • M130.

Abstract:

The study aims to identify the reality of business incubators and the development of Algerian economic institutions, where business incubators are one of the tools contributing to the development of economic institutions.

The study shed light on the reality of business incubators and economic institutions by adopting a descriptive approach to analyze and interpret statistical data and know the development of business incubators and economic institutions, and the study concluded that the limited role of business incubators in the development of economic institutions despite their great importance, depending on the development of the number of economic institutions and new work positions as an indicator by which we measure the role of business incubators.

Keywords: Business incubators, economic institutions, startups, innovative project.

JEL Classification: M210, M130.

1. تمهيد:

حظيت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء كانت في القطاع الخاص أو القطاع العام باهتمام الدولة بتوفير لها المناخ المناسب لإنشائها وتطويرها وعملت على إصدار القوانين أو تعديلها تماشيا مع الظروف الداخلية أو الدولية ، وتعتبر حاضنات الأعمال من الأدوات الحديثة التي تعمل على تقديم خدمات إدارية وتمويلية واستشارية بالإضافة مرافقة ومتابعة وتقديم تسهيلات للمؤسسات الاقتصادية وتعمل على تقليص الآجال لإنشاء أو توسيع المشاريع وتقليل احتمال الخسارة والفشل ، تبرز الدراسة أهمية المؤسسات الاقتصادية في التنمية والدور التي تلعبه حاضنات الأعمال في تحقيق ذلك.

1.1. الإشكالية: هل تلعب حاضنات الأعمال دورا مهما في دعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2.1. أسئلة فرعية:

* ما هو الإطار النظري لحاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

* هل الجزائر أعطت أهمية لدور حاضنات الأعمال؟

* كيف تساهم حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الاقتصادية؟

3.1. الفرضيات: على ضوء الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

* لحاضنات الأعمال دورا تكميلي في تطوير المؤسسات الاقتصادية اعتمادا على مؤشر تطور عدد المؤسسات الاقتصادية والمناصب المستحدثة.

* تعمل الجزائر على الاهتمام بحاضنات الأعمال خدمة للمؤسسات الاقتصادية حسب حصيلة عدد المؤسسات الاقتصادية والمناصب المستحدثة النهائية.

4.1. أهداف الدراسة:

* التعريف بحاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

* معرفة واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

5.1. أهمية الدراسة: تستمد أهمية الدراسة من مكانة حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

6.1. منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا.

7.1. محاور الدراسة: قسمنا الورقة البحثية إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري لحاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المحور الثاني: واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

8.1. دراسات سابقة: ساعدت الدراسات السابقة في التعرف على أهمية موضوع البحث وإلقاء الضوء على الإشكاليات المطروحة.

دراسة (ثابت وآخرون, 2021) : بعنوان " حاضنات الأعمال كآلية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في إطار مناخ الاستثمار بالجزائر " ، هدفت الدراسة إلى تحليل إحصائيات حول المؤسسات الناشئة التي ترافقها حاضنات الأعمال و موقع الاقتصاد الوطني في بعض المؤشرات التنافسية ، وتوصلت إلى ان الجزائر بعيدة عن كونها بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة ومن أكثر الدول التي لديها صعوبات تواجه حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل.

دراسة (بوشعير وآخرون, 2021) : بعنوان " حاضنات الأعمال كتوجه تنموي لتعزيز ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر " ، هدفت الدراسة الى التعرف على حاضنات الأعمال كتوجه تنموي بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع ودعمهم في

تجاوز المراحل الأولية لانطلاق استثماراتهم والخدمات التي تقدمها الحاضنات، وتوصلت الدراسة الى ان دور حاضنة الأعمال محل الدراسة فرصة لحاملي المشاريع يجعل دورها جوهري لتحقيق توازن بين القطاعات المنتجة.

دراسة (بللما & كروش, 2021) : بعنوان " حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة المؤسسات الناشئة بالجزائر-دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة"، هدفت الدراسة إلى إبراز وضع حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر، وخلصت إلى إسهامات حاضنة أعمال جامعة المسيلة في تخريج عدة مؤسسات ناشئة.

دراسة (هاشم علي, 2020) : بعنوان " حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية"، هدفت الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الحاضنات وأدوارها الفعالة لتحقيق دعم ريادة الأعمال، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها ان حاضنات الأعمال داعما أساسيا في التنمية الاقتصادية ولا بد من تبني فكر حاضنات الأعمال.

دراسة (أم الخير وآخرون, 2018): بعنوان " مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله"، هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان حاضنات الأعمال تساهم في تقديم الإرشادات ومرافقة لأصحاب المؤسسات، والحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله فدورها محدود فقط في تقديم نصائح قانونية وإرشادات تقنية للإنشاء.

دراسة (الجوهرة ناصر عبدالعزيز الهزاني, 2016) : بعنوان " دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة- دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال في مدينة الرياض"، سعت الدراسة لتحديد دور حاضنات الأعمال في مساعدة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، ومن نتائج الدراسة ان للحاضنات دور فني وإداري ومالي لأصحاب المشاريع لتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق والقضاء على المشاكل أثناء التنفيذ .

2. المحور الأول: الإطار النظري لحاضنات الأعمال ووماهية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1.1.2. الإطار النظري لحاضنات الأعمال:

1.1.2.1. تعريف حاضنات الأعمال : تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات(سارة، 2022، ص 133) .

وتعريف منظمة اسكوا (ESCWA) هي حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات مساندة والاستشارة لمرحلة محددة من الزمن لها كيانها القانوني وخبراتها وعلاقتها للرياديين لهم رغبة لإقامة مشاريع صغيرة تقلص أعباء مرحلة الانطلاق (زينات، 2022، ص 212).

وتعرفها القوانين الجزائرية (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 13 المؤرخة في 26 فيفري 2003) : حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات والذي عرف حاضنات الأعمال بمشاتل المؤسسات وحسب المادة 02 من المرسوم التي حددت أشكال المشاتل إلى:

أ-الحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

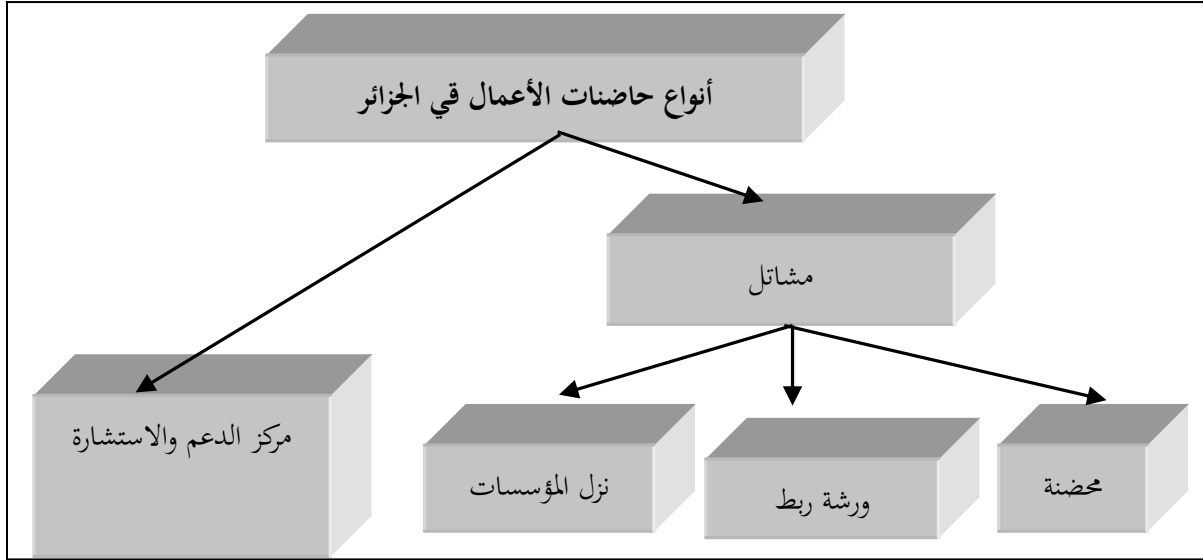
ب-ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ج-نزل المؤسسات: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها وعرفت المادة 01 و02 من المرسوم مراكز التسهيل.

د-مراكز الدعم والاستشارة: كانت تسمى بمراكز التسهيل ومع المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 تم تحديث اسمها إلى مراكز الدعم والاستشارة وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتُدعى في صلب النص "المراكز" تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.

الشكل رقم 01: أنواع حاضنات الأعمال في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما جاء سابقا

2.1.2. أهداف حاضنات الأعمال:

- حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 تتوخى المشاتل الأهداف التالية:
- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي والعمل على التطور الاقتصادي للمؤسسات الناشئة.
 - المشاركة في الحركة الاقتصادية وتشجيع المشاريع المبتكرة.
 - دعم وتنظيم المؤسسات الناشئة.
- حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79 تتوخى مراكز التسهيل الأهداف التالية:
- وضع شبك خاص بأصحاب المؤسسات الناشئة والمقاولين.
 - ترقية ثقافة التقاؤل.
 - تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لأصحاب المشاريع.
 - تقليص مدة إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها وضمان تسيير ملفات أصحاب المشاريع التابعين لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تطوير الاقتصاد المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - الاهتمام بالمهارة والكفاءات البشرية وتشجيعها.
 - عقلنة استعمال الموارد المالية وإنشاء قاعدة بيانات لنسيج المؤسسات.
 - نشر ودعم الأجهزة المساعدة للمؤسسات.
- وحسب المادة 21 مكرر 1 من المرسوم التنفيذي رقم 20-331 مهام مراكز الدعم والاستشارة:
- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعصرنتها.

- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتطوير نظامها البيئي.

- دعم والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم حصة أداء مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة.

3.1.2. أنواع حاضنات الأعمال : توجد عدة تصنيفات لأنواع الحاضنات يمكن تصنيفها كما يلي (غريسي وآخرون, 2020, ص 87):

أ- **حاضنات الأعمال الدولية:** هدفها جذب المرافقين ورؤوس الأموال الأجنبية لنقل التكنولوجيا الحديثة.

ب- **الحاضنة الصناعية:** تهدف لخدمة قطاع معين او نشاط معين داخل المنطقة الصناعية.

ج- **الحاضنة التكنولوجية:** تهتم بالمؤسسات الصغيرة منتجات مبتكرة.

د- **الحاضنة المشاريع العامة غير التكنولوجية:** تركز على الحرف المهنية واليدوية والأعمال الزراعية.

و- **حاضنة إقليمية:** تتركز في مناطق جغرافية أو أقاليم أو شرائح معينة لتنميتها وخدمتها.

4.1.2. مهام حاضنات الأعمال:

حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 تكلف المشاتل بما يأتي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع لمدة معينة.

- تقديم إرشادات وخدمات وتسيير وإيجار المحلات.

حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79 تكلف المشاتل بما يأتي:

- دراسة الملفات ومرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين وتقديم المساعدة لتخطي الإجراءات الإدارية أثناء التأسيس وتوجيههم حسب مسارهم المهني.

- نشر المعلومة بفرص الاستثمار والدراسات وتقديم خدمات استشارية لمهام التسيير والتسويق وتسيير الموارد البشرية وتطوير القدرة التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة.

5.1.2. شروط منح علامة حاضنة أعمال : تتمثل فيما يلي (الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 55 ، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020، ص

12) أن يكون هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة القطاعين العام و الخاص .

- الالتزام بدعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة من خلال الإيواء والتكوين والاستشارة والتمويل والمرافقة

- إيداع طلب الحصول على علامة " حاضنة أعمال " عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقة بالوثائق اللازمة والمذكورة في

المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254.

2.2. ماهية المؤسسات الاقتصادية:

1.2.2. تعريف المؤسسات الاقتصادية : هي مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية، والمادية والتي تُستخدم بهدف إنتاج المواد والسلع

والخدمات وكذلك بيعها وتوزيعها (اللحام & عزريل, 2016, ص 303).

يصعب تقديم تعريف موحد للمؤسسات الاقتصادية وذلك بسبب تغير المفاهيم في الجزائر ودول العالم، ففي الجزائر ظهرت مفهوم المؤسسات المصغرة (الصغيرة جدا) زيادة إلى ظهور مصطلح المؤسسات الناشئة ومما سبق علينا تعريفها حسب المعايير التي تصنف بها.

2.2.2. تعريف المؤسسة الصغيرة جدا والصغيرة و المتوسطة : حسب التشريع الجزائري تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، مهما

كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و /أو خدمات (الجريدة الرسمية ، القانون رقم 17-02 ، المؤرخ يوم 11 يناير 2017

(العدد 02):

-تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

-تستوفي معيار الاستقلالية وهو عدم امتلاك رأسمالها بمقدار 25 % فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

-تستوفي معيار الاستقلالية الموجود في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: خصائص المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

*الأشخاص المستخدمون		عدد الأشخاص حسب عدد الوحدات العمل السنوية: -العامل الدائم: له وحدة عمل سنوية كاملة. -العامل المؤقت أو الموسمي: له جزء من وحدة العمل السنوية.
*الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة		تتعلق بالسنة المالية مدتها (12) شهرا.
المعيار الاستقلالية	المؤسسة المستقلة	لا يمتلك رأسمالها من طرف مؤسسة أو مؤسسات أخرى بنسبة 25 % فما كثر.

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في المادة 5 من رقم 17-02 الجريدة الرسمية العدد 02

الجدول رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم أعمال سنوي أو مجموع الحصيلة السنوية
صغير جدا	من 01 إلى 09	رقم أعمال اقل من 40 مليون دج أو حصيلة سنوية اقل من 20 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49	رقم أعمال اقل من 400 مليون دج أو حصيلة سنوية اقل من 200 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	رقم أعمال اقل من 400 مليون دج إلى 04 ملايين دج أو حصيلة سنوية من 200 مليون دج إلى 01 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في المادة 8 و9 و10 من رقم 17-02 الجريدة الرسمية العدد 02

-تعطى الأولوية للتصنيف حسب معيار رقم الأعمال السنوي أو مجموع الحصيلة السنوية على حساب عدد العمال.

-تصنف المؤسسات الكبيرة عندما تتجاوز معايير تصنيف المؤسسة المتوسطة.

وتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO) تطبيقا لمعيار اليد العاملة كما يلي (صحراوي ، 2022، ص 97):

الجدول رقم 03: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

نوع المؤسسة	عدد العمال
صغيرة	من 15 إلى 19
متوسطة	من 20 إلى 99
كبيرة	أكبر من 100

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما جاء في اطروحة دكتوراه: صحراوي ياسين (2022) بعنوان: إرساء مبادئ الحوكمة ودورها في دعم استمرارية الشركات العائلية، جامعة ألكلي محمد اولوج، البويرة.

3.2.2. تعريف المؤسسة الكبيرة : هي منشأة أو مجمع يقوم بأنشطة اقتصادية متعددة صناعية أو خدماتية أو تجارية تتميز برأسماله الكبير واستثماره الواسع (مهمل عبد المالك، 2014، ص 158).

4.2.2. تعريف المؤسسات الناشئة (startup) : تنقسم الى start أي الانطلاق up أي النمو القوي و هذا في اللغة الانجليزية أما في اللغة الفرنسية فهي jeune entreprise innovante أي مؤسسة شابة مبتكرة و التي تنشط بالأساس في قطاع التكنولوجيا الحديثة، وبشكل عام هي مؤسسة تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد و يقدم لسوق كبير مع قبول المخاطرة العالية وذلك في سبيل الحصول على أرباح ضخمة في حالة نجاحها مقارنة بحجم استثماراتها (رقامي، 2021، ص 725).
وعرفت أيضا بأنها شركات حديثة النشأة تبتكر منتجا جديدا كليا أو تبتكر صيغة فريدة لمنتج قديم تمتلك الطموح للتوسع بشكل كبير وتسعى لإيجاد نموذج ربحي يحقق ذلك الطموح خلال سنوات قليلة (جمعة & هداهدية، 2022، ص 35).

وعرفها آخرون بأنها مؤسسة تسعى لتسويق أو طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير وبغض النظر عن حجم المؤسسة أو القطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها (بوعيني & كرومي، 2021، ص 169).

و حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر بالجريدة الرسمية المؤرخة في 21 سبتمبر 2020 عرفت المؤسسة الناشئة: تعتبر " مؤسسة ناشئة " كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري ' و تحترم المعايير الآتية : (المادة 11 الجريدة الرسمية ، (2020) ، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، العدد 55، ص 11)

- 1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.
- 2- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة.
- 3- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- 4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة " .
- 5- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- 6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

5.2.2. خصائص المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (سليمان، 2016 ، ص 165):

-قيمة رأس المال لبدء الاستثمار منخفض.

-القدرة على الابتكار والتطوير.

-قلة مناصب العمل المستحدثة.

-إمكانية المخاطرة عالية وتحملها.

-المرونة وسهولة الإدارة والقدرة على التكيف.

-تعتبر موردا رئيسيا للمؤسسات الكبرى من خلال المناولة من الباطن.

3. المحور الثاني: واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1.3. واقع حاضنات الأعمال في الجزائر: سعت الجزائر لإنشاء حاضنات الأعمال وتمت الإشارة إلى مشاتل المؤسسات سنة 2001

في القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري

2003 المتضمن لقانون الأساسي لمراكز التسهيل والرسوم التنفيذي رقم 03-79 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003 والرسوم التنفيذي

رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 تحدثا عن مراكز الدعم والاستشارة.

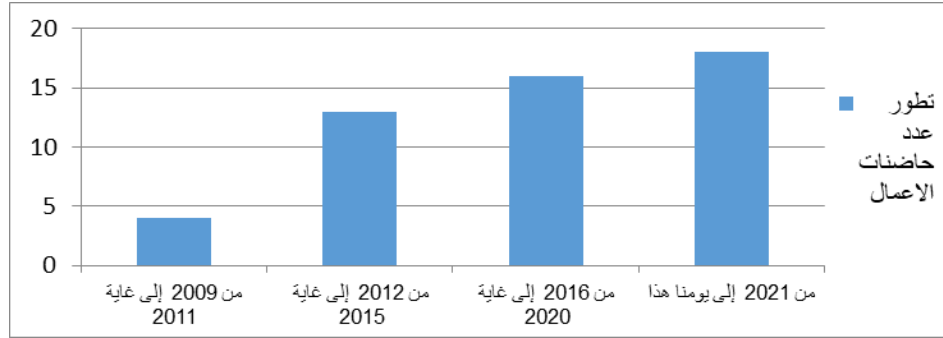
1.1.3. تطور عدد حاضنات الأعمال:

الجدول رقم 04: تطور عدد الحاضنات في الجزائر

الفترة	عدد الحاضنات	الولايات التي توجد بها الحاضنات
من 2009 إلى غاية 2011	04	عنابة، وهران، برج بوعريش، غرداية
من 2012 إلى غاية 2015	13	أضيفت 09: باتنة، أدرار، سيدي بلعباس، خنشلة، ام البواقي، بسكرة، البيض، ميلة، ورقلة
من 2016 إلى غاية 2020	16	أضيفت 03: تيارت، بشار، البويرة
من 2021 إلى يومنا هذا	18	أضيفت 02: الجزائر، تلمسان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023.

الشكل رقم 02: تطور عدد الحاضنات في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 04 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 02 يظهر انه تم إنشاء أربع (04) حاضنات سنة 2009 في الولايات عنابة، وهران، برج بوعريش، غرداية وفي سنة 2012 أضيفت 09 وفي سنة 2016 أضيفت ثلاثة (03) وفي سنة 2021 أضيفت اثنين (02)، وبقيت بنفس العدد إلى نهاية سنة 2022 مما يدل على حداثة إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر وتطور بطيء في عددها.

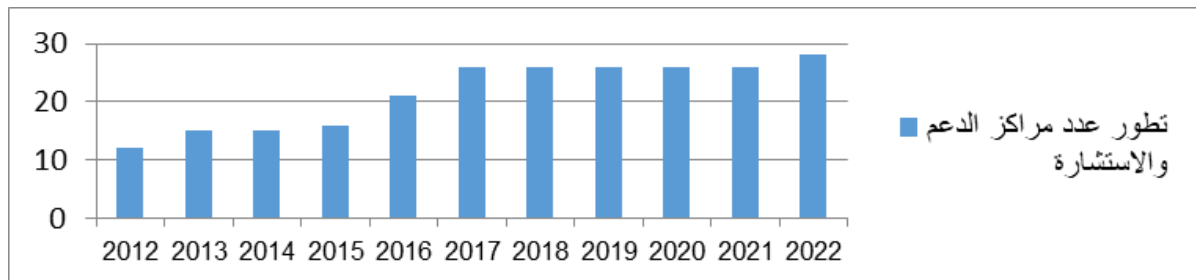
2.1.3. تطور عدد مراكز الدعم والاستشارة:

الجدول رقم 05: تطور عدد مراكز الدعم والاستشارة في الجزائر

السنة	عدد المراكز	الولايات التي توجد بها المراكز
2012	12	تيزازة، وهران، ادرار، برج بوعريش، ايليزي، جيجل، تلمسان، نعام، تندوف، الجلفة، سيدي بلعباس، البليدة.
2013	15	أضيفت 03: بسكرة، البيض، خنشلة
2014	15	بدون تغيير
2015	16	أضيفت 01: الاغواط
2016	21	أضيفت 05: ميله، باتنة، ام البواقي، الوادي، البويرة
2017	26	أضيفت 05: بشار، بجاية، ورقلة، الشلف، سوق اهراس
2018	26	بدون تغيير
2019	26	بدون تغيير
2020	26	بدون تغيير
2021	26	بدون تغيير
2022	28	أضيفت 02: بومرداس، غرداية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023

الشكل رقم 03: تطور عدد مراكز الدعم والاستشارة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 05 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 03 يظهر انه عدد مراكز الدعم والتسهيل سنة 2012 في اثني عشر (12) ولاية وفي سنة 2022 وصل عدد المراكز ثمانية وعشرين (28) فقط أي لا يغطي جميع ولايات الوطن مما لا يحقق التزام مبدأ تحقيق التوازن الجهوي والتغطية الشاملة لجميع ولايات الوطن.

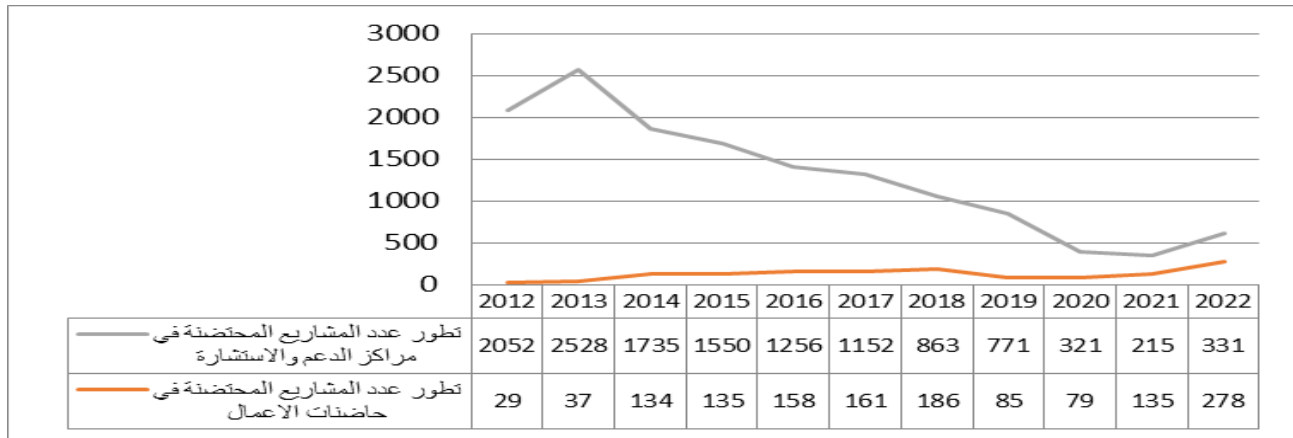
3.1.3. تطور عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة:

الجدول رقم 06: تطور عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة في الجزائر

السنة	عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال	عدد المشاريع المحتضنة في مراكز الدعم والاستشارة
2012	29	2052
2013	37	2528
2014	134	1735
2015	135	1550
2016	158	1256
2017	161	1152
2018	186	863
2019	85	771
2020	79	321
2021	135	215
2022	278	331

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023

الشكل رقم 04: تطور عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 06 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 04 يظهر ان عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال من تسعة وعشرين 29 مشروعا سنة 2012 إلى مئة وأربعة وثلاثين 134 مشروع سنة 2022 وهو ارتفاع كبير وبقي في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 التي شهدت تنازلا من ناحية العدد بصورة واضحة ووصل الى خمسة وثمانون 85 مشروع وبقي في التنازل الى غاية سنة 2020 ثم بدأ في الصعود مرة أخرى سنة 2021 وسنة 2022 حيث بلغ مئتان وثمانية وسبعين 278 مشروعا ، أما عدد المشاريع المحتضنة سنة 2012 في مراكز الدعم والاستشارة بلغت الفين واثنين وخمسين 2052 وزاد سنة 2013 بعدد مشاريع ساوى الالفين وخمس مائة وثمانية وعشرون 2528 ومن

سنة 2013 إلى غاية سنة 2021 تقلصت بصورة قوية جدا حيث وصلت المشاريع المحتضنة الى مئتين وخمسة عشر 215 سنة 2021 وارتفعت سنة 2022 بصورة قليلة بعدد ثلاثمئة وواحد وثلاثين 331 مشروعا محتضنا.

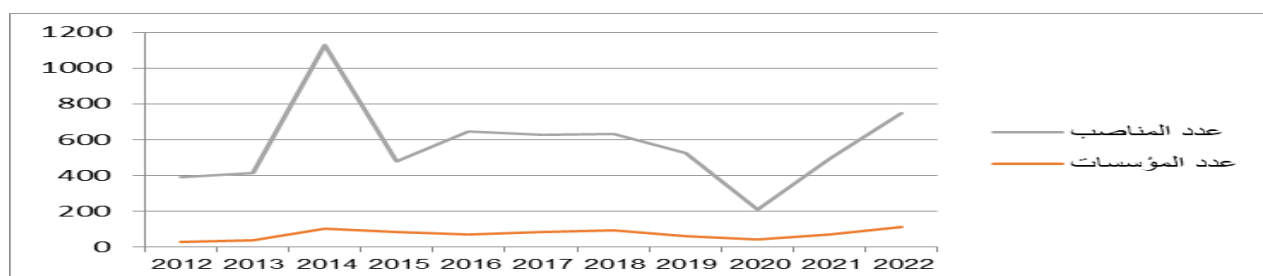
4.1.3. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ومناصب العمل المستحدثة في حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة:

الجدول رقم 07: تطور عدد المؤسسات المنشأة وعدد مناصب العمل المستحدثة في حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة في الجزائر

السنة	حاضنات الأعمال		مراكز الدعم والاستشارة	
	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة	عدد مناصب العمل المستحدثة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة	عدد مناصب العمل المستحدثة
2012	28	363	587	1544
2013	37	375	366	2190
2014	104	1025	675	3128
2015	84	397	957	3418
2016	70	576	148	4315
2017	83	546	195	2990
2018	93	539	204	3477
2019	61	463	185	1663
2020	41	169	75	432
2021	72	423	-	-
2022	114	634	-	711

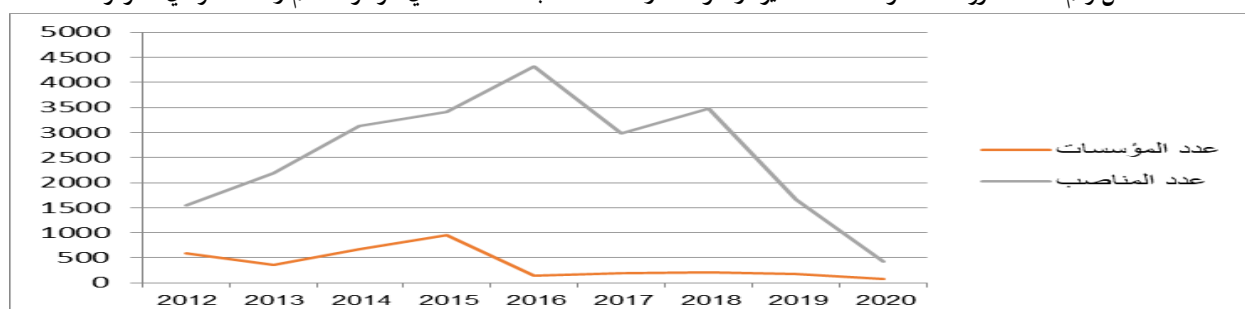
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023

الشكل رقم 05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المناصب المستحدثة في حاضنات الأعمال في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 07 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

الشكل رقم 06: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المناصب المستحدثة في مراكز الدعم والاستشارة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 07 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 07 والشكل رقم 05 والشكل 06 يتضح ان الأحداث السياسية لسنة 2019 والأزمة الصحية لكوفيد 19 أثرتا بصورة واضحة على نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المناصب المستحدثة، وأما باقي سنوات تميزت بالتذبذب صعودا ونزولا لعدم توفر المناخ المناسب، وفي الأخير نجد ان مراكز الدعم والاستشارة أكثر انشءا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثر استحداثا لمناصب العمل.

2.3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

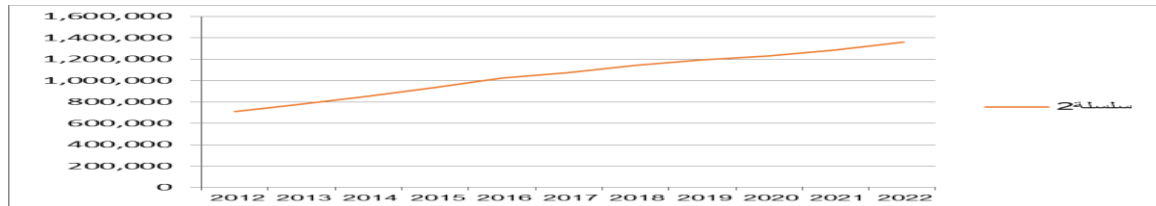
1.2.3. حصيلة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها حسب القطاعين العام والخاص: الجدول التالي يقدم الحصيلة المتراكمة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية المنشأة في كامل التراب الوطني بجميع الصيغ والآليات التي انتهجتها للحصول على سجل التجاري او الاعتماد من أحد الوزارات الوطنية.

الجدول رقم 08: تطور حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام

السنة	حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عددتها في القطاع الخاص	عددتها في القطاع العام
2012	711,832	711,275	557
2013	777,816	777,259	557
2014	852,053	851,511	542
2015	934,569	934,037	532
2016	1,022,621	1,022,231	390
2017	1,074,503	1,074,236	267
2018	1,141,863	1,141,602	261
2019	1,193,339	1,193,096	243
2020	1,231,073	1,230,844	229
2021	1,286,365	1,286,140	225
2022	1,359,803	1,359,580	223

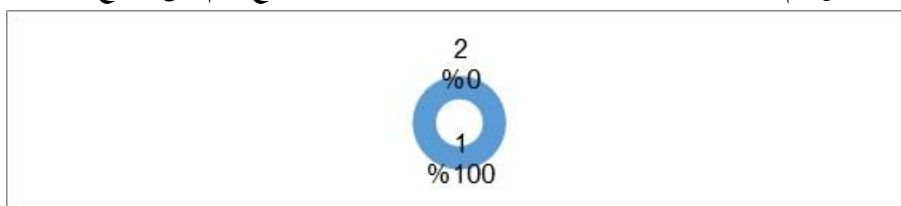
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023

الشكل رقم 07: تطور حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 08 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

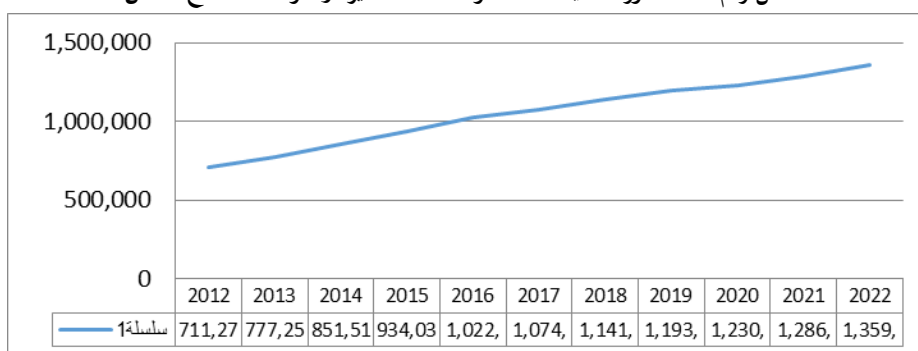
الشكل رقم 08: نسبة حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع العام على القطاع الخاص



1: تمثل نسبة القطاع العام , 2: تمثل نسبة القطاع الخاص

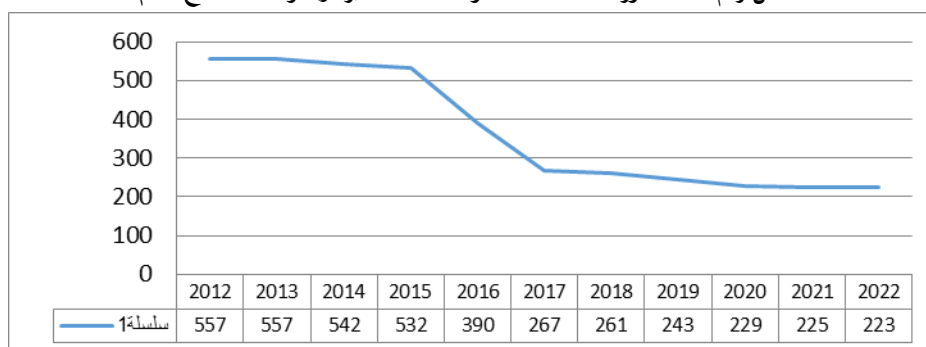
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 08 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

الشكل رقم 09: تطور حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الخاص



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 08 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

الشكل رقم 10: تطور حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 08 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 08 والاشكال رقم 07 و08 و09 و10 تبين زيادة في تطور حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص والعكس تماما في القطاع العام حيث يتناقص كل سنة وتمثل نسبة القطاع الخاص أكثر من تسعة وتسعين 99 % من الحصيلة الكلية، فكان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 سبع مائة الف واحد عشر وثمان مائة واثنين وثلاثين 711.832 مؤسسة منها خمس مائة وسبعة وخمسين 557 مؤسسة تابعة للقطاع العام، ووصلت سنة 2022 الى مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسين ألف وثمانمائة وثلاثة 1.359.803 مؤسسة منها مئتين وثلاثة وعشرين 223 تابعة للقطاع العام.

2.2.3. حصيلة تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها حسب القطاعين العام والخاص:

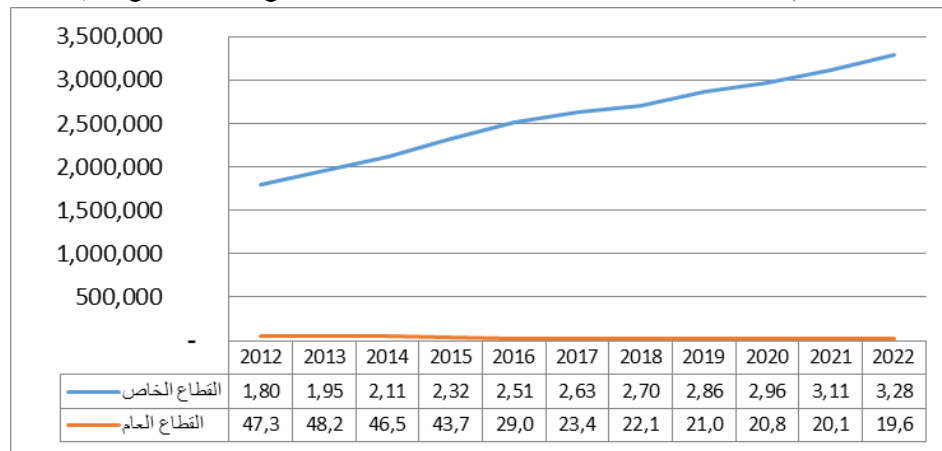
الجدول رقم 09: تطور حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاع الخاص والقطاع العام

السنة	حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاع الخاص	حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاع العام	حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2012	1,800,742	47,375	1,848,117

2,001,892	48,256	1,953,636	2013
2,157,232	46,567	2,110,665	2014
2,371,020	43,727	2,327,293	2015
2,540,698	29,024	2,511,674	2016
2,655,470	23,452	2,632,018	2017
2,724,264	22,197	2,702,067	2018
2,885,654	21,085	2,864,569	2019
2,989,516	20,898	2,968,618	2020
3,134,968	20,108	3,114,860	2021
3,307,821	19,608	3,288,213	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2023

الشكل رقم 11: تطور حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاع الخاص والقطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 09 ومخرجات برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 11 يتبين زيادة في تطور حصيلة عدد مناصب العمل في القطاع الخاص ونقصان في القطاع العام والفارق الشاسع بين المناصب المستحدثة في القطاع الخاص التي تفوق بكثير القطاع العام حيث كان عدد المناصب المستحدثة في القطاع الخاص والعام سنة 2012 مليون وثمانمائة وثمانية وأربعون ألف ومئة وسبعة عشر 1.848.117 منها سبعة وأربعون ألف وثلثمائة وخمسة وسبعون 47.375 منصب فقط للقطاع العام، ووصلت المناصب المستحدثة في القطاع العام والخاص سنة 2022 إلى ثلاث ملايين ومئتين وثمانية وثمانون ألف ومئتين وثلثة عشر 3.288.213 منصب منها تسعة عشر ألف وستمئة وثمانية 19.608 فقط للقطاع العام.

4. **الخاتمة:** تعتبر حاضنات الأعمال أداة ضرورية في دعم وترقية المؤسسات الاقتصادية سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر، والاهتمام بحاضنات الأعمال مطلب حديث بالنسبة للجزائر ومازالت في بداية المشوار، لكنها تعاني من عدة عقبات وتحديات تحول من اطلاقها بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية.

1.4. **النتائج:** من خلال الدراسة برز لنا:

- الدور المحدود التي قامت به حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة في احتضان وإنشاء المؤسسات الجديدة أو توسعة استثمارات سابقة بالرغم من الأهمية الكبيرة لها.

- تحتاج حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة إلى كثير من المتابعة والاهتمام والتنشيط لقيام بالواجب المنوط بها.

- النقص الواضح في استحداث مناصب العمل والمؤسسات المصغرة والصغيرة.

- يلعب القطاع الخاص دور كبيرا في الاقتصاد الوطني مما يمتلكه من عدد من المؤسسات ومناصب العمل التي يشغلها.

2.4. **التوصيات:**

- يجب الاهتمام أكثر بحاضنات الأعمال وربطها بجميع الهيئات الداعمة للمؤسسات لتسهيل أعمالها الخدمية والإدارية والتمويلية والاستشارية.

- منح امتيازات وتحفيزات مالية وجبائية وجمركية لحاضنات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

- تقليص في عدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الاقتصادية وتوحيدها في هيئة واحدة.

- إنشاء منصة إلكترونية موحدة تجمع كل العمليات من إيداع الملفات إلى غاية قبول المشاريع أو الرفض مع إمكانية في الطعن في حالة الرفض.

- تقليص الآجال لدراسة الملفات ومنح المشاريع وتمويلها وحتى آجال دراسة الطعون.

- إعطاء الاهتمام اللازم بالتدريب والتكوين لأصحاب المشاريع ومسيري الهيئات الداعمة.

- الاستفادة من تجارب أجنبية بنسخها أو إقامة شراكات معها أو توطينها.

5. **المراجع:**

1- المجريدة الرسمية ' (2017) ' القانون رقم 02-17 , المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ' المؤرخ يوم 11 يناير 2017 العدد 02 استرجع في 10 افريل 2023 من الموقع الالكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

2- المجريدة الرسمية الجزائرية العدد 55 مؤرخة في 21 سبتمبر 2020 استرجع في 10 افريل 2023 من الموقع الالكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

3- المجريدة الرسمية الجزائرية رقم 13 المؤرخة في 26 فيفري 2003 استرجع في 10 افريل 2023 من الموقع الالكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

4- اللحام، م. ع.، & عزريل، أ. ه. (2016). دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس.

Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, 49.

<https://www.iasj.net/iasj/article/117108>

5- المجريدة الرسمية الجزائرية ' (2020) ' المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ' المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر حاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ' المؤرخ يوم 21 سبتمبر 2020 العدد 55 استرجع في 1 أبريل، 2023، من الموقع الالكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

6- أم الخير، م.، فاطمة الزهراء، ب.، & زهية، ب. (2018). مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة—دراسة حالة

الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله. Annales de l'université d'Alger, 32(4), 591-614.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69973>

7- انتصار سليمان، 2016 "التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر

<https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000814247000861>

- 8- بللعماء، أ.، & كروش، ن. ا. (2021). حاضنات الاعمال كدعامة لمراقبة المؤسسات الناشئة بالجزائر —دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة—. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية, 7(3), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/149691216-201>.
- 9- بوشعير، ل.، حسيني، ع. ا.، & مرزوق، ف. (2021). حاضنات الاعمال كتوجه تنموي لتعزيز نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية خنشلة. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية, 9(1), 701-717. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157533>
- 10- بوعيني، س.، & كرومي، آ. (2021). دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية, 7(3), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/149689185-167>.
- 11- ثابت، ك.، عفيف، ه.، & لبو، م. ل. (2021). حاضنات الأعمال كآلية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في إطار مناخ الاستثمار بالجزائر —دراسة تحليلية—. مجلة البشائر الاقتصادية, 7(1), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148946504-487>.
- 12- جمعة، ز.، & هداهدية، ع. (2022). دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة. *Revue d'études sur les institutions et le développement*, 7(1), 33-48. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/182188>
- 13- الجوهرة ناصر عبد العزيز الهزاني. (2016) دور حاضنات الاعمال في دعم رواد الاعمال والمشروعات الصغيرة دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال في مدينة الرياض. مجلة الخدمة الاجتماعية, 54(3), <https://doi.org/10.21608/egjsw.2016.17465268-15>.
- 14- رقامي، م. (2021). أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-2021 مجلة معهد العلوم الاقتصادية , 24(2), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/177788737-717>.
- 15- زينات، إ. (2022). حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومراقبة المؤسسات الناشئة (دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر). دراسات اقتصادية, 16(2), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/198966222-206>.
- 16- سارة، ب. (2022). حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر. *Journal of Management and Organizations Strategy*, 4(1), 131-145. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/204018>
- 17- صحراوي، 2022 ارساء مبادئ الحوكمة ودورها في دعم استمرارية الشركات العائلية، اطروحة دكتوراه علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة اكلي محمد الحاج البويرة. <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000001088561000070>
- 18- غريسي، ص.، محمد رضا، ب.، & احمد، ي. (2020). واقع حاضنات الاعمال ودورها في دعم ريادة الاعمال لدول شمال افريقيا —دراسة مقارنة مع النموذج المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 11(العدد الاول الجزء الثاني), 75-102. <https://doi.org/10.21608/jces.2020.88464>
- 19- مهمل عبد المالك (2014) المناولة والشراكة الصناعية مفهومها دورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000699540000651>
- 20- هاشم علي، ا. (2020). حاضنات الاعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 11(العدد الاول الجزء الثاني), 255-279. <https://doi.org/10.21608/jces.2020.88471>